

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف

وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧-١٩٢٤

دراسة تاريخية وثائقية

الدكتور عبد الستار شنين الجنابي(*)

القسم الأول

المقدمة

تعد النجف الأشرف مدينة تاريخية ودينية مقدسة، لها مكانتها الخاصة ليس في العراق فحسب وإنما في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وقد ارتبطت نشأة مدينة النجف الأشرف بضريح الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهي بذلك أنموذج للمدينة الدينية كما هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، حيث ظهرت ونمت تحت تأثير الوظيفة الدينية. والنجف الأشرف بدأت نشأتها نواة صغيرة حول الضريح المقدس، ثم توسعت تدريجياً مع ازدياد عدد الساكنين والمجاورين والزائرين. ومن توسع النواة ونشوء أول سوق للمدينة وتولد النشاط التجاري والحرفي، نمت وتوسعت أوجه النشاط الأخرى التي ارتبطت بشكل مباشر بالجانب الديني كالزيارة والدفن.

وكنتيجة حتمية للوظيفة الدينية ظهر النشاط العلمي كعامل جديد ومؤثر في ازدياد عدد المهاجرين الجدد إلى النجف الأشرف، مما أدى إلى سرعة توسع المدينة وزيادة عدد السكان. ومع نشوء الحوزة الدينية وتكامل مدرسة النجف الأشرف العلمية ظهرت الوظيفة الثقافية للمدينة التي أعطتها بعداً جديداً ومؤثراً.

مع تطور الوظيفة الدينية ظهرت مؤلفات كثيرة تم من خلالها التأكيد على أهمية أرض النجف الأشرف، وأفضلية السكن فيها، من خلال مجاورة الإمام علي (عليه السلام) في الحياة، والدفن

(*) أستاذ التاريخ في جامعة الكوفة/كلية التربية للبنات.
عن: مجلة الأصالة النجفية ع ٢٧ سنة ٢٠١١م/١٤٣٢هـ.

إلى جواره ونيل الشفاعة من الله سبحانه تعالى عنده يعد الممات^(١).

كما كان لنشوء المدرسة الأصولية (الاجتهادية) في القرن الخامس الهجري على يد المشايخ الثلاثة المفيد والمرتضى والطوسي، وسيادة هذه المدرسة بعد حسم الصراع الأصولي الأخباري^(٢) لصالح المدرسة الأصولية في النجف على حساب كربلاء، أثره الكبير في ازدياد مكانة النجف الأشرف الدينية ومركزيتها بوصفها مركز التقليد^(٣) والاجتهاد الديني للشيعة من

(١) ورد في باب ما يقال عند قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) صفحة ٥٧١، ج ٤ من كتاب الكافي للشيخ الكليني (ت ٣٢٩ هـ) «...أنتك عائداً من نار استحقها مثلي بما جنيت على نفسي، أنتك أبتغي بزيارتك فكاك رقبتي من النار، أنتك هارباً من ذنوبي التي احتطبتها على ظهري أنتك وافدا لعظيم حالك ومنزلك عند ربي فأشفع لي عند ربك فإن لي ذنباً كثيرة وإن لك عند الله مقاماً معلوماً وجاهاً عظيماً وشأناً كبيراً وشفاعة مقبولة وقد قال الله عز وجل: (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) اللهم رب الأرباب صريخ الأحاباب إني عدت بأخي رسولك معاذاً ففك رقبتي من النار آمنت بالله وبما أنزل إليك...». كما ورد في باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) صفحة ١٠٧، ج ٦ من كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) «... قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي (عليه السلام): يا أبا الحسن إن الله جعل قبرك وقبر ولدك بقاعاً من بقاع الجنة وعرصات من عرصاتها، وإن الله عز وجل جعل قلوب نجباء من خلفه وشفوة من عباده تحن إليكم وتحتمل المذلة والأذى فيكم، فيعمرون قبوركم ويكثرون زيارتها تقرباً منهم إلى الله ومودة منهم لرسوله، أولئك يا علي المحضوضون بشفاعتي والوارد من حوضي [وهم] زواري وجيران غداً في الجنة...» وينقل الشيخ الصدوق في (ت ٣٨١ هـ) في كتاب علل الشرائع، ص ٥٨٥، ج ٢، عن لسان النبي إبراهيم (عليه السلام) عن موقع النجف الأشرف «... إن الله يحشر من هذا المكان سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب يشفع الرجل منهم لكذا وكذا».

(٢) يشير السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة إلى أن السيد ميرزا محمد أمين الأسترابادي (ت ١٠٢١ هـ/١٦١٢ م) المعروف بـ (المحقق الأسترابادي) الذي هو رأس الأخباريين في بداية القرن الحادي عشر الهجري، بأنه أول من طعن بالاجتهاد والمجتهدين في كتابه (الفوائد المدنية في الرد على من قال بالاجتهاد والتقليد) داعياً إلى العمل بمتون الأخبار، طاعناً بالأصوليين بلهجة شديدة، زاعماً أن إتباع العقل والإجماع، وإن اجتهاد المجتهد، وتقليد العامي، بدع ومستحدثات. محسن الأمين أعيان الشيعة، ج ٩، ص ١٣٧. وعلى أثر ذلك احتدم الخلاف بين المناصرين للعمل بمتون الأخبار، والداعين إلى الاجتهاد والتقليد، وعرف هذا الخلاف بين المدرستين بـ (الصراع الأخباري الأصولي). وكانت مدينة كربلاء ساحته الرئيسة للفترة (١١٥٠-١٢١٢ هـ/١٧٣٧-١٧٩٧ م)، وانتهت المعركة الفكرية إلى انتصار الفكر الأصولي، وانتقال المركز الأكاديمي الأول للفكر الشيعي من كربلاء إلى النجف. للإطلاع على تفاصيل الخلاف الفكري بين الأخباريين والأصوليين انظر: محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للأصول غاية الفكر، (قم، مطبعة شريعت، ١٣٧٩ هـ)، ص ص ٩٨-١١٢؛ محمد بحر العلوم، الدراسة وتاريخها في النجف، بحث ضمن موسوعة العتبات المقدسة، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٧)، قسم النجف ج ٢، ص ص ٩٨-١١٢.

(٣) وهو قبول رأي الغير المستند إلى الاجتهاد. ويشترط على كل فرد بالغ عاقل أن يقلد في أحكامه الشرعية أحد المجتهدين الأحياء، حيث لا يجوز تقليد المجتهد المتوفى ابتداءً، ولا يجوز أن يبقى شخص من دون تقليد إلا إذا كان محتاطاً أو مجتهداً بنفسه.

المسلمين، فسيطرت على وجدان وقلوب الملايين منهم، ومع انتهاء النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت النجف المركز الأكاديمي الأول للشريعة في العالم. ومدينة بهذه المكانة المحلية، والإقليمية، والعالمية المتميزة، كان يُفترض أن تأخذ مكانتها الحقيقي في التشكيل الإداري للعراق. لا إن توضع في تشكيل إداري ضيق ومعزول لم تتجاوز فيه حجمها كقضاء تابع في أحسن الأحوال.

إن التشكيل الإداري الضيق والمعزول الذي وضعت فيه مدينة النجف الأشرف لم يكن عفويًا، بل كانت هناك أسباب كامنة وراء السياسات الخاصة بسلطات الاحتلال والانتداب البريطاني، ومن بعدها الحكومات العراقية، التي قضت بوضع المدينة في تشكيل إداري ضيق يمنع تحقيق الاتصال بين النجف الأشرف والتجمعات العشائرية التي حولها للحد من تأثيراتها الروحية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، وإمعاناً في إضعافها اقتصادياً. كما أن التعديلات الإدارية التي جرت لاحقاً، على الرغم من إنها كانت ذات مردود إيجابي لمصلحة المواطن والإدارة الحكومية على حد سواء، إلا أنها لم تكن لترقى إلى مستوى أهمية مدينة النجف الأشرف وقديستها.

إذ بقيت علاقات النجف الأشرف الإدارية بإقليمها ضعيفة جداً، فالمناطق التي ترتبط بالنجف الأشرف إدارياً لا تتناسب مع أهميتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمات التي تقدمها. فهي لم تتجاوز وضعها كمركز قضاء لا تتبعه سوى ناحية صغيرة، وبعض القرى الصحراوية. وقد استمر وضع النجف الأشرف بهذا الحال حتى ١٩٧٦، حينما صدر المرسوم الجمهوري رقم (٤٢) القاضي يجعل النجف الأشرف مركز محافظة جديدة باسم (محافظة النجف الأشرف) وما تزال النجف الأشرف مستمرة بالتشكيل نفسه والوحدات الإدارية التابعة لها حتى اليوم.

اعتمد البحث على الوثائق العراقية الرسمية غير المنشورة بالدرجة الأولى، وهي على جانب كبير من الأهمية، لأنها توضح مواقف السلطات الحكومية إزاء النجف الأشرف وما يجري فيها من أحداث ومواقف وممارسات. وإنها تكشف لنا عن الكثير من الجوانب السرية لتلك المواقف، والتي كانت تتضمن معلومات سرية على درجة كبيرة من الأهمية، تتعلق بمختلف تفاصيل جوانب الحياة العامة في المدينة، ومتابعات دقيقة لما يجري فيها من أنشطة سياسية واقتصادية وفعاليات اجتماعية.

كما كان للتقارير الخاصة بالموظفين البريطانيين سواء الذين كانوا يعملون في الحكومة العراقية أو الذين يعملون في الهيئات البريطانية الرسمية أو غير الرسمية، أثرها في توضيح وجهة

النظر البريطانية اتجاه الكثير مما يجري في النجف الأشرف، أو ما يتعلق بها من شؤون إدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية.

وقدم تم معالجة البحث ضمن المحاور التالية:

أولاً: التشكيل الإداري للنجف الأشرف للفترة ١٨٦٤-١٩٢٤

- ١- التشكيل الإداري في العهد العثماني الثاني.
 - ٢- التشكيل الإداري خلال فترة الاحتلال البريطاني.
 - ٣- التشكيل الإداري بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١.
- ثانياً: ضيق التشكيل الإداري للنجف والأنشطة السياسية لرجال الدين:
- ١- التصدي للهجمات الوهابية.
 - ٢- معارضة المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢.
 - ٣- معارضة ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي.

١- التشكيل الإداري في العهد العثماني الثاني:

بعد إعادة احتلال العراق من قبل الدولة العثمانية سنة (١٨٣١) وإخضاعه للسلطة المركزية من جديد بدأت التشكيلات الإدارية بالظهور على وفق تشكيل الآيالات^(١). وفي سنة (١٨٦٤) صدر نظام الولايات الذي لم يطبق في ولاية بغداد إلا على يد الوالي مدحت باشا، حيث قسم العراق على عشرة سناجق كان السادس منها هو سنجق كربلاء. وعند انفصال الموصل سنة (١٨٧٩)، والبصرة سنة (١٨٧٥) كولايات مستقلة عن بغداد، أصبحت ولاية بغداد لا تضم سوى ثلاثة سناجق هي سنجق مركز بغداد وسنجق الديوانية وسنجق كربلاء، وفي سنة (١٨٧٥) ألغيا سنجقي الديوانية وكربلاء وأصبحا سنجقاً واحداً باسم سنجق الحلة، وكانت النجف الأشرف في هذا التشكيل مركز قضاء تتبعه ناحية الجعارة (الحيرة).

وفي سنة (١٨٧٩) أعيد تشكيل سنجق كربلاء من جديد وكانت النجف الأشرف فيه مركز قضاء تتبعه ناحية الكوفة، وناحية الرحبة. وبعد سنة (١٩٠٨) استحدثت ناحية هور الدخن (الحرية) وضمت إلى قضاء النجف الأشرف سنجق كربلاء^(٢). أنظر الجدول رقم (١).

(١) كانت الوحدات الإدارية الكبيرة التي انقسمت عليها الدولة العثمانية تسمى بـ (الآيالات). وقد استبدل نظام

الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ اسم (الآيالة) بـ (الولاية) وأصبحت الآيالات تعرف بالولايات.

(٢) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، (قم: ١٤٢٥هـ المكتبة الحيدرية)، ج ٧، ص ١٦٧-١٧٠؛ يوسف كركوش الحلبي، تاريخ الحلة، القسم الأول، (النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٩٦٥)، ص ١٤٧؛ جبيل

موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ١١٦-١١٧

جدول رقم (١)

التشكيل الإداري للنجف في العهد العثماني

ت	السنة	الولاية	السنجق القضاء النواحي التابعة
١	١٨٧٥	بغداد	الحلة النجف الأشرف الجعارة (الحيرة)
٢	١٨٧٩	بغداد	كربلاء النجف الأشرف الكوفة، الرحبة
٣	١٩٠٨	بغداد	كربلاء النجف الأشرف الكوفة، الرحبة، هور الدخن

ومن الجدير بالذكر هنا أن الوحدات الإدارية بدءاً بالولاية ثم السنجق والقضاء والناحية كانت تصنف إلى ثلاث درجات.

فكانت ولاية بغداد تصنف من الدرجة الأولى، في حين أن سنجق كربلاء كان يصنف من الدرجة الثانية، أما قضاء النجف الأشرف فكان تصنيفه من أفضية الدرجة الأولى، وكذلك ناحية الكوفة كانت من نواحي الدرجة الأولى، وهور الدخن من الثانية، والرحبة من الثالثة^(١).

٢- التشكيل الإداري للنجف خلال فترة الاحتلال البريطاني:

مع نزول القوات البريطانية في الفاو في (٦ تشرين الثاني ١٩١٤) لم يكن قد تقرر رسم سياسة معينة للإدارة البريطانية في العراق في المستقبل. لأن ذلك سيكون من السابق لأوانه التكهن بنتيجة الحرب وبتسوية سلمية^(٢). لذلك كانت إدارة الناطق المحتلة تدار من البريطانيين مباشرة ومن دون خطة سابقة، عدا مناطق الفرات الأوسط، ومنها النجف الأشرف، حيث كانت تدار من شيوخها وزعمائها المحليين^(٣).

وعلى الرغم من أن (لجنة إدارة ما بين النهرين) التي شكلتها حكومة الحرب البريطانية بعد دخول القوات البريطانية لبغداد، واحتلالها، قد أوصت أن تشكل الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف جيباً منفصلاً غير خاضع للسيطرة البريطانية المباشرة. إلا أن السير برسي كوكس Sir Percy Z. Cox الحاكم الملكي العام اعترض على ذلك في (٧ نيسان ١٩١٧)^(٤). لذلك

(١) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن: دار اللام، ١٩٨٨)، ص ٢٠٦.

(٣) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط ٢، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١)، ص ١٠٧.

كان من أبرزهم الشيخ عطية أبو كلل، وكان على صلة قوية مع البريطانيين، وله مراسلات كثيرة

واتصالات مبكرة معهم، وتحتوي ملفته الشخصية في أ. و. د. المرقمة ٤/٢٦ والمعنونة «Kill Atya abu» في

١٩١٨ على ٩٢ وثيقة تتعلق بهذه الاتصالات.

(٤) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

تقرر تعيين موظفين محليين تابعين للإدارة البريطانية، يكونون كوكلاء وممثلين لها. كانت هذه هي الخطوة الأولى للإدارة البريطانية المباشرة في النجف الأشرف. وكتنفيذ عملي لها، تم في (١ مايس ١٩١٧) تعيين حميد خان^(١) ممثلاً للحاكم السياسي في النجف الأشرف، وسركيس أفندي خرمة في الكوفة، ومحمود نديم الطبقجلي في أبي صخير^(٢). وما أن انتهت سنة (١٩١٧) حتى كان هناك عشرة حكام سياسيين يديرون عشرة ألوية عراقية، كان لواء الشامية^(٣) واحداً منها، وتتبع له في الإدارة: النجف الأشرف، والكوفة، والشامية، وأبو صخير، وهور الدخن، والمشخاب، وغماس، وكان مقر الحاكم السياسي في مدينة الكوفة^(٤). وفي هذا التقسيم نرى أن النجف الأشرف قد تم فصلها عن إدارة كربلاء أول مرة خلافاً لما كان متبع في أيام الإدارة العثمانية.

كان كل لواء تحت إمرة ضابط سياسي بريطاني، ويساعده معاونون يشرفون على قضاء أو أكثر في اللواء، وكان هذا يجري من قبل أيضاً للنواحي التي يرأسها مدراء عراقيون. كان

(١) حميد خان ابن أسد خان الملقب بنظام العلماء، ولد في النجف الأشرف سنة ١٨٩٠ بعد أن هاجرت عائلته ذات الجاه والثراء من إيران إلى العراق سنة ١٨٤٠.

كانت له علاقات حسنة مع الكثير من العلماء والوجهاء في النجف الأشرف، وفي الوقت نفسه كان موضع ثقة البريطانيين واحد أعوانهم المخلصين. عين معاون للحاكم السياسي في النجف الأشرف في (١ آب ١٩١٧)، ثم متصرفاً للواء كربلاء في (٧ شباط ١٩٢١)، انتخب نائباً عن لواء كربلاء سنة ١٩٤٣ حتى وفاته في بغداد (٢٣ كانون الأول ١٩٤٣). وقد دفن في الصحن الحسيني. أعقب بنتاً واحدة تزوجها ضياء جعفر. أ. و. د. ملفه ترتيبات الإدارة العامة في كربلاء المرقمة ٣٤/٢-٣٥. K,P. المس بيل، المصدر السابق، ص ١١٨؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٧)، ص ٣٠٧.

(٢) عبد الرزاق الحسيني، ثورة النجف الأشرف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط ٤، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٨٢)، ص ١٢.

(٣) من خلال اطلاعي على الكثير من الوثائق البريطانية والعراقية التي تخص الإدارة مثل ملفه:

«Iraq», File No. 1\2, 1921 of the Administrative Arrangements in General

Administration Reorganization»

وملفه:

«at Karbala», File No. 2\K, 1921 General Administration Arrangements»

المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية، وجدت أن كل الوثائق تشير إلى أن اسم اللواء هو (الشامية Shamiyh) والاسم الرسمي للضابط الذي يقوم بإدارته (officer shmiyh Political) ولم ترد أي إشارة للاسم الذي يستخدم في أغلب المصادر العراقية خطأ والذي هو (لواء النجف الأشرف والشامية) أو (لواء عموم النجف الأشرف والشامية).

(٤) Arrangements . File No. 1\2, P.32 Reorganization of the Administrative M. I. General Administration

الضباط السياسي يسيطر على كل الدوائر، وكان يقوم بتفويض سلطاته الإدارية والمالية والقضائية إلى مساعديه في الأفضية^(١).

باشراً بصفة حاكم سياسي للواء الشامية خلال فترة الإدارة المباشرة لثلاثة ضباط هم:

١- الكابتن فرانك بلفور (F. C. C. Balfour) في (تشرين الأول ١٩١٧). وكان قد تم تعيين مساعدين له لإدارة مناطق اللواء هما:

أ- الكابتن مارشال (Marshall.W.M) للنجف، الذي باشراً مهام عمله في (١ شباط ١٩١٨) وقتل في (١٩ آذار ١٩١٨) ضمن أحداث ثورة النجف الأشرف. وخلفه الكابتن كرين هاوس (Greenhouse) الذي باشراً مهام عمله في (٢٣ مايس ١٩١٨).

ب- الكابتن جيمس سومريز مان (S. Mann J) الذي باشراً عمله في (٣ أيلول ١٩١٩) وقتل في مدينة الكوفة في أثناء معارك ثورة (١٩٢٠).

٢- السير رونالد وينكت (Wingate. R) الذي باشراً مهام عمله في (٢٣ مايس ١٩١٨).

٣- الميجر نوربري (P. F. Norbury) الذي استمر في عمله صابطاً للارتباط السياسي من (١٩١٨) حتى نهاية أحداث ثورة (١٩٢٠)^(٢).

أما بعد انسحاب القوات البريطانية ليلة (١٥ تموز ١٩٢٠) من النجف الأشرف بعد تصاعد أحداث الثورة، فقد تم تشكيل إدارة محلية مؤقتة للإشراف على المدينة، تألفت من لجنة عليا مكونة من الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجواهري، والميرزا مهدي كاظم الخراساني، والحاج عبد المحسن شلاش، وغيرهم. وشكلت هذه اللجنة مجلس تنفيذي يتكون من أربعة أعضاء هم رؤساء المحلات الأربعة في النجف الأشرف. ومجلس تشريعي يتكون من ثمانية أعضاء، من كل محلة عضوان^(٣).

استمرت النجف الأشرف تدير نفسها بنفسها حتى يوم (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠) حينما تم توقيع وثيقة تسليم المدينة إلى القوات البريطانية في مقر اللواء (٥٥) في مدينة الكوفة. وبذلك

(١) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط ٦، (بغداد: مطبعة أركان، ١٩٨٥)، ص ١٨٤.

(٢) Arrangements , File No. 1\2,P. 29-31 Reorganization of the Administrative M. I. General Administration

: مذكرات الكابتن مان، ترجمة: كاظم هاشم الساعدي، (بيروت: مؤسسة العارف، ٢٠٠٢)، ص ١٢٦؛ ارنلد. تي.

ولسون، المصدر السابق، ص ٢٩٦-٣٠١؛ المس بيل، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٣) محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص ص ٨٧-٨٩؛ حسن الأسدي، ثورة النجف الأشرف، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ٣٨٤.

أعيدت المدينة للإدارة البريطانية المباشرة مرة أخرى^(١).

بعد انتهاء أحداث الثورة وقيام المندوب السامي السير برسي كوكس (Z. Cox Sir Percy) بتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠)^(٢)، استه العمل بالتشكيلات الإدارية السابقة، حيث عاد حميد خان بصفته قائم مقام لإدارة قضاء النجف الأشرف.

وفي (٧ شباط ١٩٢١) وبعد فصل كربلاء عن لواء الحلة، تشكل لواء جديد باسم (لواء كربلاء)، يكون مركزه مدينة كربلاء، يتبعه قضاء كربلاء المركز الذي تتبعه ناحية شقاعة، وقضاء النجف الأشرف^(٣).

وبناءً على ذلك أصدر وزير الداخلية طالب النقيب، بناءً على توجيهات المستشار البريطاني جون فيليببي (J. Philby) أمر في (٧ شباط ١٩٢١) بنقل حميد خان من منصب لواء كربلاء، على أن يلتحق فوراً.

وفي الوقت نفسه تم تعيين الحاج على أفندي مظلوم قائم مقاماً للنجف^(٤).

أما الكوفة فقد ألحقت بلواء كربلاء بتاريخ (١٦ مايس ١٩٢١) بعد أن صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم (الاثنين ١٦ مايس ١٩٢١) على اقتراح وزارة الداخلية باعتبار الكوفة ناحية تابعة لقضاء النجف الأشرف، وتحويل الوزارة سلطة تعيين الحدود بين لوائي الحلة وكربلاء^(٥). على أثر حصول خلافات بين لوائي الحلة وكربلاء حول تعيين الحدود بينهما.

بناءً على ذلك فاتحت وزارة الداخلية متصرف لواء كربلاء، ومشاور لواء الحلة لبيان رأيهم في قضية الحدود على أن يأخذ بنظر الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع من الناحية الإدارية والسياسية والعشائرية^(٦).

(١) إمر هولدين، ثورة العراق ١٩٢٠، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد: مطبعة الزمان)، ص ص ٢٥١-٢٥٣.

(٢) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، ج ١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ص ١٨.

(٣) P.28, Arrangements at Karbala, File No. 2\k M. I. General Administration

(٤) February 1921, File No. 2\K Interior to Hamid Khan, Dated, vth Confidential Telegram from

Ministry of, M. I. Administration Arrangements

Ministers Meeting, for March, 1921 M. I. Proceeding of the Council of (٥)

، جلسة يوم الاثنين (١٦ مايس ١٩٢١م/٨ رمضان ١٣٣٩هـ). ٣٣/٢/١٠. File No. 23\2\22

(٦) «Hillah, Karbala, Shamyah M. I.» Question Boundaries Between

at 15th may, p. 20, File No. 4\5 Division at Adviser Hillah Liwa, No. 8990 to the Mutasarrif Karbala and the Memorandum from Ministry of Interior

تحتوي هذه الملفة على ١٤٥ وثيقة تخص الموضوع.

أجاب حميد خان متصرف لواء كربلاء في (١٣ تموز ١٩٢١) بمذكرة سرية مطولة مكونة من ستة عشر نقطة، ذكر فيها عدم قناعته بالحدود الجديدة للواء كربلاء ولواء الحلة، وقال إنها لا تحقق الغرض المطلوب وهو عزل النجف الأشرف من الناحية الإدارية والسياسية. وقال أن رأيه قد جاء بناءً على خبرته التي قضاها في النجف الأشرف والشامية. فالنجف الأشرف فيها أكثر من عشرة أيام للزيارات المخصصة حيث يحضر ما لا يقل عن (٥٠٠) ألف زائر من مختلف مناطق العراق ومدنه وريفه، وهذا يحد ذاته ضد عزلتها. وإن سكان الشامية وأبو صخير والديوانية وبعض سكان الهندية يسوقون منتجاتهم الزراعية إلى النجف الأشرف، وهم في الوقت نفسه يقترضون الأموال من تجار النجف الأشرف.

ومن ثم فإن هذا يجعل للنجف اتصالات واسعة مع العشائر وبالعكس. كما وإن ارتباط الشيعة بالتقليد يجعل كل المسائل الدينية تعود إلى علماء الحوزة الدينية في النجف الأشرف، فضلاً عن أن المئات من رجال الدين والروسخونية يتجولون بين العشائر للوعظ والإرشاد وإقامة التعازي وجمع التبرعات والواردات السنوية. وإن النجف الأشرف ضمن الحدود الجديدة، سواء كانت تحتوي على مناطق عشائرية أم لا، ستبقى مراكز لتموين العشائر سواء باتجاه الريف أم البادية، فالمنطقة الممتدة من المسيب وحتى الناصرية تحصل على تمويناتها من البضاعة الأوروبية والهندية من أسواق النجف الأشرف. لذلك لن يكون من السهل عزلها سياسياً.

أما فيما يخص العشائر، فإن ناحية هور الدخن التي تسكنها عشائر بني حسن التي كانت تتبع الكوفة وهي الآن تحت إدارة أبو صخير وأم البعور (الشامية) على التوالي، وعلى أساس أن هاتين المنطقتين تسكنهما عشائر آل فتلة المختلفة دائماً مع بني حسن، لذلك أن عملية جمعهما في لواء واحد يهدد الأمن في منطقة الفرات الأوسط، أكثر مما لو جعلنا عشائر بني حسن تابعة للنجف، وفيما لو توحدت عشائر بني حسن مع عشائر آل فتلة تحت مصلحة مشتركة سيصبح الوضع في الفرات الأوسط مهدداً بشكل كبير وقابل للانفجار في أية لحظة^(١).

ولهذه الأسباب مجتمعة أوصى حميد خان في تقريره بما يأتي:

١- إلغاء لواء كربلاء.

٢- جعل الكوفة لواء على أن يكون مركزه في مدينة الكوفة مع مستشار بريطاني.

٣- تتبع لواء الكوفة كل من:

(١) 30-28. Dated 13th July 1921. File No. 4\5,p.2. Ministry of Interior, Baghdad, No. 254\c Office of the Mutasarrif Karbala to the M. I. Confidential Memorandum from

أ- قضاء كربلاء وتتبعه ناحية الحسينية.
 ب- قضاء النجف الأشرف وتتبعه ناحية القصور.
 ت- قضاء الشامية وتتبعه ناحية أبو صخير.
 ث- ترتبط كل من شعبة^(١) الكوفة، مع شعبة الكفل، مع شعبة هور الدخن، مع مركز اللواء في الكوفة مباشرة.
 وأخيراً أشار حميد خان في تقريره إلى أن هذه الاقتراحات بالغة الأهمية للإدارة والعشائر، ولن تكون هناك شكاوي من الأهالي، وهي في الوقت نفسه تحقق عزلة الأماكن المقدسة من خلال المنظور الآتي:

١- تحت هذا المقترح سيذهب النجفيون في مراجعاتهم إلى الكوفة. في حين ضمن التشكيل الحالي يراجعون كربلاء عن طريق (الكوفة - الحلة الهندية - كربلاء)، وهذا يجعلهم يقطعون مسافة طويلة للوصول إلى كربلاء، مما يرهقهم، وفي الوقت نفسه يحقق اتصالهم مع العشائر التي تسكن في هذه المناطق، وهذا ينافي الغرض المطلوب. في حين أن مراجعتهم للكوفة القريبة سيكون بوساطة التراموي، ولن يتصلوا خلال طريقهم بأي تجمع عشائري لأن الطريق هو الحد الأخير للصحراء.
 ٢- إن الكربلائين ومن يتبعهم، إذا أرادوا أن يراجعوا الكوفة فإنهم يفضلون الطريق الصحراوي الذي يربط كربلاء بالنجف الأشرف مباشرة ثم الكوفة، وهذا يحقق لهم هدفهم في الزيارة وإنجاز معاملاتهم، والمهم في هذا أنهم يسلكون طريقاً صحراوياً خالياً من العشائر.
 ٣- وكذلك فيما يخص أهل الشامية وأبو صخير، فهما لا يبعدان سوى مسافة قصيرة عن الكوفة وهذا يسهل مراجعاتهم وإنجاز أعمالهم أكثر مما لو يذهبون إلى الحلة، فضلاً عن قربهم من الكوفة عشائرياً.

إن هذا الترتيب يضع عشائر بني حسن المتقاطعة دوماً مع آل فتلة في تشكيل يفصل بعضهم عن بعض. وهذا سيمنع الكثير من المشاكل التي كانت تحصل عند ذهابهم إلى الشامية وأبو صخير. ثم إن بني حسن يعدون الكوفة مدينتهم وهم ليسوا غرباء عنها. وإنه يجمع بين عشائر بني حسن الموجودة في شعبة الكفل والموجودة في الكوفة تحت إدارة واحدة، مما يسهل الإدارة والسيطرة.
 وختم المتصرف تقريره بالقول: إن أي تشكيل إداري للمنطقة يتعد عن هذا التشكيل لا بد من أنه سيخلق الكثير من المتاعب للسكان والعشائر والإدارة وهذا يخالف الغرض^(٢).

(١) الشعبة هي أصغر تشكيل إداري كان معمولاً به، وهي تعادل القصبة.

(٢) Dated 13th July 1921. File No. 4\5,p,2. Ministry of Interior, Baghdad, No. 254\c Office of the Mutasarrif Karbala to the M. I. Confidential Memorandum from

لم تجد اقتراحات حميد خان متصرف لواء كربلاء إذنا صاغية في وزارة الداخلية لذلك بدأت تظهر معاناة الأهالي من الوضع الشاذ في التشكيل الإداري. حيث لم يكن من المعقول أن تتبع ضفة نهر الفرات المقابلة لمدينة الكوفة إلى أبو صخير الذي يتبع لواء الحلة. في حين لا يفصلها عن الكوفة سوى مجرى نهر الذي لا يتجاوز عرضه بضعة مئات من الأمتار. وإن ارتباطها الزراعي والتجاري والسكاني مع الكوفة أكثر من أي مكان آخر. ونتيجة لذلك قدم مجموعة من أهالي النجف الأشرف والكوفة طلباً إلى وزارة الداخلية في (٩ تموز ١٩٢١)، ممن يملكون أراضي وبساتين في منطقة التاجية (ضفة الفرات المقابلة لمدينة الكوفة وامتداداتها) التي ما تزال تتبع قضاء أبو صخير التابع للواء الحلة. يطلبون فيه أن تكون هذه المقاطعة تابعة إلى ناحية الكوفة. لأن الضرورة الزراعية والتجارية والمالية تتطلب ذلك. وأشاروا بعدم وجود أي ارتباط لهم مع بلدة أبو صخير. وقد وقع الطلب كل من: هادي حسين، ياسين علوان، حسين أدري، مرتضى الرفيعي، شيخ جواد الطريحي، عبود بردى، محمد علي، رشيد هادي، حمود زوين، أكبر حسين يزدي، نجف العبد الله^(١).

٣- التشكيل الإداري بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١:

فاتحت وزارة الداخلية في (١٩ شباط ١٩٢٢) كل من متصرفية لواء كربلاء، ولواء الحلة، ولواء المنتفك، لعرض خططها التالية لتعديل التشكيلات الإدارية لهذه الألوية طالبة إبداء الرأي والمطالعة وهي كالاتي:

- ١- لواء كربلاء، يحتفظ بالتقسيمات الإدارية الحالية مع إضافة قضائي الهندية وأبو صخير له.
- ٢- لواء الحلة، يُسلخ منه قضاء الهندية، وأبو صخير، ويُضاف له قضاء السماوة، على أن تكون الديوانية مركزاً للواء.
- ٣- لواء المنتفك، يسلم منه قضاء السماوة^(٢).

أجاب متصرف اللواء عبد العزيز القصاب في مذكرة ذكر فيها أهمية لواء كربلاء، وقُدسية مدن كربلاء والنجف الأشرف والكوفة التي هي مقر العلماء. وإنه من المستحسن سلخ قضاء الهندية عن لواء الحلة وضمه إلى كربلاء، الذي هو أقرب إليها من أية جهة أخرى. في حين أنه يرى من الأفضل بقاء قضاء أبو صخير ضمن لواء الديوانية، لأن المسافة بينه وبين كربلاء أبعد

(١) Hillah, Karbala, Shamyah, p.34 M. I. Question Boundaries Between

أصل الطلب المقدم من الموقعين أعلاه في ٩ تموز ١٩٢١.

(٢) Arrangements at Karbala, p.64 M. I. General Administration

كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٥٣٤ في ١٩ شباط ١٩٢٢.

منه إلى الديوانية، وإن إلحاقه ب كربلاء سيسبب صعوبات للأهالي والإدارة، ويفضل بدلاً من ذلك ضم المسيب بدلاً منه^(١).

عند زيارة متصرف اللواء إلى النجف الأشرف والكوفة في (٢٨ آذار ١٩٢٢) طالب أهالي التاجية، وشعبة هور الدخن (أبو شورة) بإلحاقهم إلى ناحية الكوفة، كما طالب مجموعة من ملاك النجف الأشرف بإلحاق ناحية القصور إلى النجف الأشرف بدلاً من أبو صخير الذي يتبع لواء الحلة، مصرحين بأن جميع الأملاك الكائنة في هذه المناطق مختصة بهم. وقد أوضح المتصرف الموقف لوزارة الداخلية في مذكرة رفعها بعد زيارته جاء فيها:

١- إن أراضي التاجية التي تبدأ من قصر سيد جواد الكليدار وتمتد شرقاً، هي أقرب للكوفة ولا يفصلها عنها سوى النهر، وهي من أملاك آل الكليدار.

٢- إن شعبة هور الدخن كبيرة جداً، لذلك يستحسن أن تلحق بالكوفة، وإن الأراضي الواقعة على شط الكوفة الأيسر ابتداءً من الجسر غرباً، هي أملاك تخص أهالي الكوفة والنجف الأشرف، وكذلك الصوب الأيمن.

٣- أما ناحية القصور، فجميع أراضيها وبساتينها مختصة بأهالي النجف الأشرف فقط. وبناءً على ذلك ذكر المتصرف في مذكرته، بأن بقاء هذه المناطق ضمن لواء الحلة مخالفاً للوجدان والمنطق، وللأمن والاستقرار. بذلك طالب بإلحاق التاجية، وهور الدخن بناحية الكوفة، والقصور بقضاء النجف الأشرف^(٢).

وفي (٢ نيسان ١٩٢٢) قدم مجموعة من الملاكين في النجف الأشرف ممن يملكون أراضي في شعبي هور الدخن والتاجية طلبات جديدة لقائم مقام النجف الأشرف ومتصرف كربلاء ووزارة الداخلية، كرروا فيها مطالبهم بفك ارتباط هذه المناطق من قضاء أبو صخير التابع للواء الحلة وإلحاقهم بناحية الكوفة، لإنهاء معاناتهم في تأخير سير المعاملات الإدارية والزراعية. وقد وقع كل من: كليدار الروضة الحيدرية عباس الكليدار، وجعفر زادة عبد الرسول آل كاشف الغطاء، وحسين النقيب، وسيد أحمد الحبوبي، والحاج عبد المحسن شلاش، وسيد عبد الهادي الجبوري، وعبد الحميد الحاج أحمدون، وسيد محمد جريو، والحاج حسون حلو، وحسين الصراف، وراضي الحاج حسن، وسيد حسين الحبوبي^(٣).

(١) Interior, Baghdad, No, nil, Dated nil, File No Karbala Liwa to his Excellency the Minister of

M. I. Memorandum, From Mutasarrif

(٢) Karbala, Shamyah, file No. 45, p. 77, M. I. Question Boundaries Between Hillah

كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٢٠٤٦ في (٣٠ آذار ١٩٢٢) إلى وزارة الداخلية

(٣) Ibid, p. 79 أصل الطلب المقدم المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٢٢/٢٢ شعبان ١٣٤٠ هـ

أصل الطلب المقدم والمؤرخ في ٨ تشرين الأول ١٩٢٢

وأيد سراكيل شعبة التاجية، عليوي العبود، وعيدان الحاج صكر، وعلي الجبر، وعبود العنيد، وجاسم الحمادي، وناصر عبد اليمه، نقل تابعيتهم إلى ناحية الكوفة، بطلب خاص بهم معنون إلى مستشار وزارة الداخلية في (٨ تشرين الأول ١٩٢٢)^(١).

في (١٢ تشرين الثاني ١٩٢٢) أرسلت لجنة وزارية لغرض تثبيت حدود مناطق لواء كربلاء. وفيما يخص النجف الأشرف فقد تم تثبيت حدود القصبه بما يلي:

- الحد الأول (شرقاً) قنات النجف الأشرف (كري سعده).

- الحد الثاني (غرباً) بسير عليوي ومسحب صليب.

- الحد الثالث (شمالاً) الطريق العام الفاصل ما بين المقبرة والسور.

- الحد الرابع (جنوباً) بركة النجف الأشرف وتنتهي بطار النجف الأشرف.

أما الكوفة، فلم يتم تثبيت حدودها ضمن أعمال هذه اللجنة، وذلك بحجة عدم إتمام الخرائط الخاصة بها^(٢). ولم يتم تغيير أو تعديل في الحدود الخارجية للنجف أو الكوفة ولا في تشكيلاتها الإدارية. والظاهر أن السبب في ذلك وجود توجه لدى وزارة الداخلية بإلغاء لواء كربلاء والعمل بالمقترحات التي سبق وإن قدمها المتصرف السابق حميد خان في (١٣ حزيران ١٩٢١)، التي أخذت بنظر الاعتبار مصالح السكان، ومتطلبات الإدارة الصحيحة، وسبل المحافظة على الأمن والاستقرار.

ولأجل تطبيق تلك المقترحات فاتح مستشار وزارة الداخلية كينهان كورنواليس (Kinahan Cornwallis) كل من المفتش الإداري في الحلة، والمفتش الإداري في الديوانية، حول رغبة الوزارة في إعادة تنظيم الفرات الأوسط، وإلغاء لواء كربلاء، وجعل تشكيلة الإداري في لوائين فقط وتكون كالآتي:

١- لواء الكوفة، يكون مركزه في مدينة الكوفة، ويتبعه كل من قضاء النجف الأشرف، وقضاء كربلاء، وقضاء الهندية، وقضاء أبو صخير.

٢- لواء الديوانية، يكون مركزه في الديوانية، ويتبعه كل من قضاء الرميثة، وقضاء الشامية، وقضاء السماوة، وقضاء الحلة^(٣).

(١) Ibid, p. ٩ كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٨٨٥٥ في ٩ كانون الأول ١٩٢٢

(٢) Cit, p95. op إلى وزارة الداخلية.

(٣) p.1,2\ Dated 23th may 1923, File No. s\I ,910\ Inspector, Hillah and Diwaniyah, No.c Ministry of Interior to the Administrative Confidential, from Adviser to the, Euphrates, Memorandum M. I. Re-Organization of the Middle

رد المفتش الإداري لمنطقة الحلة بمذكرة سرية وشخصية إلى مستشار وزير الداخلية كورنواليس معترضاً بشدة على المقترح، داعماً رأيه بالخرائط والأسباب بحسب وجهة نظره. إذ أشار في مذكرته إلى عدم قناعته بفصل الشامية عن أبو صخير، لأن ذلك أمر غير طبيعي، وإن ضم أبو صخير للكوفة سيضاعف المشكلة. وإن خطوط الاتصال للواء الكوفة لا بد من أن تكون نهرية، وهي اتصالات بطيئة. وأخيراً ذكر أن لواء الكوفة سيكون فقيراً قياساً بلواء الديوانية، وإن الديوانية والكوفة لا تصلحان أن تكونا مركز قيادة للفرات الأوسط. وعليه اقتراح ترتيباً جديداً يكون هو الأفضل بحسب رأيه. ويقضي هذا الترتيب بأن يلغى لواء كربلاء، ويدمج مع لواء الحلة، ويكون تشكيله يشمل: قضاء الحلة، وقضاء الهندية، وقضاء كربلاء، وقضاء النجف الأشرف. أما لواء الديوانية فتشمل: قضاء الديوانية، وقضاء عفك، وقضاء أبو صخير، وقضاء الشامية، وقضاء السماوة. وهو يشمل الوضع الحالي مع تبعية كربلاء والنجف الأشرف إلى لواء الحلة. فيكون بحسب رأيه لوائين مرتين من حيث التشكيل والحجم والكثافة السكانية. ومع ذلك فقد أوضح بأنه يفضل بقاء الأوضاع على ما هي عليه، لكي يبقى لواء كربلاء منفصلاً ولا يتبعه سوى قضاء النجف الأشرف، من أجل تحقيق العزلة التامة للمدن المقدسة كربلاء والنجف الأشرف والكوفة^(١).

وعندما تولى مولود مخلص متصرفية لواء كربلاء، طالب بضرورة تعديل تشكيل اللواء وتوسيعه. مثيراً إلى أن كربلاء لواء معتمد على قضاء النجف الأشرف فقط. ومذكراً بأن الحكومة العثمانية اتخذت كربلاء لواءاً له قضائين، النجف الأشرف وتتبعه الكوفة، والهندية بضمنها المسيب. وإن ذلك كان خلاصة تجارب عبر أجيال، وهو لا يخلو من فوائد كثيرة، أهمها الاقتصاد في المصاريف الحكومية وسهولة الإدارة والمراجعة. لذلك يرى ضرورة تعديل تشكيل لواء كربلاء، وإلغاء واحداً من لوائي الحلة والديوانية، أما يجعل الحلة قضاءً ملحقاً بالديوانية أو الثانية قضاءً ملحقاً بالأولى، وربط هور الدخن والتاجية بالكوفة، والقصور بالنجف الأشرف^(٢). إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا الاتجاه من وزارة الداخلية، بسبب معارضة

المستشار المستر كورنواليس (Kinahan Cornwallis)، ووكيله الميجر بولي (Major H.C. Pully). وظهرت معارضة الموظفين البريطانيين لإعادة تشكيل لواء كربلاء واضحة بعد تشكيل ياسين الهاشمي لوزارته الأولى في (٢ آب ١٩٢٤) بفترة قليلة. حيث عرض على وزير الداخلية

(١) 7-2 Dated 28th may 1923, File No. S\1\2,p, Hillah to the Adviser M. I., No. 349, Office of the Administrative Inspector, M. I. Memorandum, Confidential

(٢) File No. 2\K,p.93, of Interior, No.4482 Dated 29th June 1924 Mutasarriif Karbala Liwa to the Ministry Memorandum From Office of the, M. I. Administration Arrangements

عبد المحسن السعدون اقتراح توحيد لوائي الحلة وكربلاء وإحداث متصرفية لواء الكوفة على أن يكون مركزها في مدينة الكوفة^(١).

أجاب المستر بولي (Pully .Major H. C) وكيل مستشار وزارة الداخلية بأنه يعارض كل المعارضة الاقتراح الذي أبداه رئيس الوزراء بخصوص دمج لوائي الحلة وكربلاء في لواء الكوفة. مدعياً أن مصالح كربلاء والنجف الأشرف تختلف كل الاختلاف عن مصالح الحلة، وإن توحيدهما أمر غير طبيعي بحسب ما يظهر له^(٢).

كما أن هيئة التفتيش الإداري التي كان يرأسها المستر ستيفن همسلي لونكريك (Stephen H. Longrigg) أجابت في (٣٠ آب ١٩٢٤) بعدم قناعتها بالموضوع وعللت رفضها للمقترح بأن لواء الكوفة المقترح سيكون لواءً واسعاً، فضلاً عن ذلك بعد الكوفة عن السكة الحديدية^(٣). وبناءً على هذه التوصيات تم إلغاء المقترح وغلق المخاطبات بشأنه.

ويعتقد الباحث أن الميجر بولي وكيل مستشار وزارة الداخلية، والمستر لونكريك في رئاسة هيئة التفتيش الإداري في بغداد، كانا يخفيان وجهة نظرهما الحقيقية التي تمثل التصورات البريطانية نحو علاقة المدن المقدسة وارتباطها مع باقي مناطق الفرات الأوسط ذات الكثافة العشائرية والتي ترتبط بالنجف الأشرف وكربلاء روحياً. فبسبب دور المدن المقدسة في الثورة العراقية الكبرى، قضت السياسة البريطانية أن تكون هذه المدن معزولة في تشكيل إداري لوحدها، وعلى أضيق ما يكون من التوابع الإدارية، لكي تبقى خالية من العشائر. فجاء تشكيل لواء كربلاء بقضاء واحد هو النجف الأشرف، وهو بالفعل يخلو من التشكيلات العشائرية. وحتى الكوفة التي تتبعه فصلت عنها تشكيلاتها العشائرية الكائنة في الضفة الأخرى من نهر الفرات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لوجود فئة واسعة من العلماء ورجال الدين في النجف الأشرف وكربلاء حتم ضمن توجيهات السياسة البريطانية فصل هذه المناطق وتأثيراتها عن المدن الأخرى وجعلها في أضيق دائرة. لذلك أصبح من غير المرغوب فيه توحيد لوائي الحلة وكربلاء في لواء واحد يكون مركزه في مدينة الكوفة التي هي قلب الفرات الأوسط وعقدة مواصلاته البرية والنهرية.

Ibid, p. 100(1)

كتاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء السري المرقم ١٩١٢ في (٢٥ آب ١٩٢٤) الموجه إلى وزير الداخلية (٢) 106-102 Dated 30th August 1924, File No.2\k,p, Secretary Council of Ministers, No. nil Acting

Adviser of Ministry of Interior to M. I. Memorandum, Secret, from (٣) August 1924, File No.2\k of Interior No.1244, Dated 30th Inspector, to the Adviser Ministry from of the Administrative M. I. Memorandum, Secret

استمر الوضع الشاذ في التشكيل الإداري للنجف والكوفة على الرغم من تواصل تدمير الأهالي وطلباتهم المتكررة في ضرورة تعديل تابعة بعض المناطق، فضلاً عن تقارير المفتشين الإداريين التي كانت توصي بشكل متكرر بضرورة إصلاح الخلل، رحمة بالأهالي ومصالحهم، وتسهيلاً للإجراءات الإدارية.

فقد ورد مثلاً في تقرير رئيس الهيئة التفتيشية الرابعة (في كربلاء) حينما زار المنطقة، توصياً مستعجلة بضرورة إلحاق الأراضي والأماكن التي لها علاقة وطيدة بالكوفة والنجف، التي كانت ملحقة بهذا القضاء في العهد العثماني، لأن النجف والكوفة قد تعرضنا لأضرار اقتصادية كبيرة بسبب هذا الخلل. وإن الحالة قد أتعبت رؤساء الوحدات الإدارية المجاورة^(١).

كما رفع المفتش الإداري عبد المجيد علاوي مذكرة سرية طالب فيها فك ارتباط ناحية العباسية عن لواء الديوانية وإلحاقها بالكوفة في أقرب وقت. وبرر ذلك بالقول بأن أي نظر دقيقة للخارطة ترينا أن موقع العباسية يبعد كثيراً عن قضاء الشامية الذي ترتبط به هذه الناحية في حينه، في حين هي أقرب إلى الكوفة والنجف وارتباطها بهما أكثر من حيث تصريف الحاصلات وسهولة حسم المنازعات وقصر المسافة والعلاقات العشائرية تكاد تكون منحصرة في عشيرة بني حسن وحدها. إن هذه الأسباب تدعو إلى فك ارتباطها من لواء الديوانية وإلحاقها بلواء كربلاء لما توجبه المصلحة العامة للدولة والأهالي على السواء حيث سيساعد ذلك على سرعة انجاز الأعمال وتسريع المخابرات. لذلك طالب في مذكرته إعادة النظر في هذا الموضوع تماشياً مع تطور الزمن ومراعاة للفائدة^(٢).

وفي تقرير للمفتش الإداري عبد الرزاق شكارا الذي رفعه عن جولته التفتيشية لقضاء النجف الأشرف وناحية الكوفة، ذكر أنه سبق أن تم رفع تقارير كثيرة وفي فترات مختلفة لتعديل حدود الكوفة من جهة ناحية العباسية (هور الدخن سابقاً) التابعة للواء الديوانية، وحدود النجف من جهة القصور التي مازالت تتبع الديوانية أيضاً^(٣). إلا أنه لم يتخذ أي إجراء بصدد هذا، وبقي الوضع على حالته السابقة مع وجود الضرورة لتعديل الحدود.

(١) أ. و. د. تقرير التفتيش الإداري لناحية الكوفة لسنة ١٩٣٧ المرسل بكتاب الهيئة التفتيشية الرابعة المرقم ١٣٧

في ١٥ كانون الأول ١٩٣٧ إلى وزارة الداخلية/هيئة التفتيش الإداري، ملف «تفتيش الكوفة».

(٢) د. ك. و. الداخلية، الملف رقم ٧٦٣٩ «تفتيش النجف الأشرف»، المذكرة السرية للمفتش الإداري عبد المجيد علاوي المرقمة ٢٠٨ في (٢٧ آب ١٩٥١) المرفوعة إلى هيئة التفتيش الإداري في وزارة الداخلية.

(٣) د. ك. و. ملف «تفتيش الكوفة»، المرقمة ٨٢٢٣ الداخلية، تقرير المفتش الإداري عبد الرزاق شكارا المرقم

إن الغرض الأساسي من التقسيمات الإدارية كما هو متعارف، تسهيل عمل الإدارة الحكومية من جهة، وتوفير أفضل اتصال وراحة للأهالي من جهة أخرى، بما يضمن تحقيق أعلى منفعة للبلاد.

إلا أن أكثر التقسيمات الإدارية في منطقة الفرات الأوسط للفترة من (١٩٢١-١٩٥٨) لم تحقق أياً من تلك الأغراض. فبعض الأولوية والأقضية وحتى النواحي متضخمة تكاد تخرج بسعة أراضيها وازدحام سكانها عن الحد المألوف، وبعضها هزيل ضيق لدرجة يجب معها إلقاها بالوحدات المجاورة وإلغاء تشكيلاتها الإدارية. فقد سبق أن قسمت الوحدات الإدارية. فقد سبق أن قسمت الوحدات الإدارية في المنطقة. وهذا هو التقسيم المنطقي، لذلك وجدنا قضاء النجف بما فيه ناحية الكوفة يضم جميع الأراضي والبساتين التي تعود لأهلها. فمنطقة العيون التي تتبع ناحية الحيرة قضاء أبو صخير بعد سنة (١٩٢١) كان ملاكوها وأكثر فلاحيتها من أهالي النجف الأشرف. وأراضي التاجية، وقسم من هور الدخن تعود ملكيتها ولزمتها وغرسها لأهالي الكوفة والنجف، لذلك كان من الطبيعي أن تكون تابعة لوحداتهم الإدارية خصوصاً إذا علمنا أنها أقرب مركز إداري لهم. ولم يشذ عن هذه القاعدة في العهد العثماني إلا بعض أراضي بحر النجف الأشرف التي كانت تابعة إلى أبو صخير والسبب في ذلك أنها كانت أراضي (سنية) تخص السلطان العثماني، وبما أن قضاء أبو صخير كان مركزاً لوكيل السلطان في هذه المناطق، لذا كان من الطبيعي أن تتبع أبو صخير.

أما بعد سنة (١٩٢١) فإننا نرى أن الأملاك الزراعية للنجفيين موزعة بين قضائي الشامية وأبو صخير، وإن أهالي التاجية على الرغم من أنهم كوفيون فإنهم يتبعون قضاء أبو صخير، أما مناطق هور الدخن فإن أهلها راغبون بمراجعة الكوفة أكثر من أية جهة أخرى. ومن جراء هذا الوضع الشاذ فإن الأهالي يواجهون صعوبات بالغة، وخسائر مالية إضافية عند حاجتهم لأي مراجعة رسمية. فمثلاً إن القضايا الجزائية أو الحقوقية البسيطة التي تحدث في منطقة التاجية المواجهة للكوفة، أو التي تحدث في منطقة العيون القريبة من النجف الأشرف، تضطر أصحابها إلى مراجعة محكمة الشامية أو محكمة أبو صخير، حيث يكون طريقهم (الكوفة - النجف الأشرف - أبو صخير - الشامية)، أو (النجف الأشرف - أبو صخير). فإذا افترضنا أن تلك القضايا يؤجل النظر فيها ثلاث مرات في أقل تقدير، علمنا مقدار الجهود والأموال التي يتكبدها الفلاحون في مراجعاتهم التي تستهلك جزءاً من محصولهم. وهذا يضطرهم في بعض الأحيان إلى ترك حقوقهم أو محاولة تحصيلها بقوتهم الشخصية أو العائلية، فتحدث الجرائم والمنازعات التي تشغل الإدارات الحكومية عن واجبها الأصلي، بما يترتب عليها من تحقيقات وتوفير قوى

أمنية لفض مثل هذه النزعات. وإن هذا الخلل في التشكيلات الإدارية ينتج عنه عدم توازن في تقسيم العمل الحكومي. وإذا أردنا التوسع فيما يعانیه الأهالي في مراجعة باقي الدوائر الحكومية كالري والمالية والشرطة وغيرها، علمنا حجم الخطأ الذي صاحب تشكيل قضاء النجف الأشرف.

وعلى الرغم من تثبيت هذا الخطأ وتكرار المطالبة بتصحيحه في أغلب التقارير الموضوعة من قبل متصرفي اللواء، أو قائم مقامي قضاء النجف الأشرف، أو المفتشين الإداريين، لم يكن هناك من يصغي، لأن عملية فك ارتباط العشائر عن النجف الأشرف والتصديق عليها وعزلها، كانت عملية مخططاً لها منذ بداية تشكيل الدولة العراقية واستمر العمل بها حتى نهاية الحكم الملكي.

إن هذه التعديلات الإدارية اللاحقة التي جرت خلال فترة الحكم الجمهوري على الرغم من أنها كانت ذات مردود إيجابي لمصلحة المواطن والإدارة الحكومية على حد سواء، فإنها لم تكن لترقى إلى مستوى أهمية مدينة النجف الأشرف وقديسيته. فقد بقيت علاقة النجف الأشرف الإدارية بإقليمها ضعيفة جداً، فالناطق التي ترتبط بالنجف الأشرف إدارياً لا تتناسب مع أهميتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمات التي تقدمها. فهي لم تتجاوز وضعها كمركز قضاء لا تتبعه سوى ناحية صغيرة، وبعض القرى الصحراوية مثل العزبة والرحبة والرهبنة والحياضية، وقد استمر وضع النجف الأشرف بهذا الحال حتى (٢٩ شباط ١٩٧٦) حينما صدر المرسوم الجمهوري رقم (٤٢) القاضي بجعل النجف الأشرف مركز محافظة جديدة باسم (محافظة النجف الأشرف)^(١)(٢). وقد نص المرسوم على فك ارتباط قضاء النجف الأشرف

(١) نص المرسوم الجمهوري المرقم ٤٢ الصادر في ٢٩ شباط ١٩٧٦ على فك ارتباط قضاء النجف الأشرف عن محافظة كربلاء وجعله مركزاً لمحافظة جديدة باسم محافظة النجف الأشرف، ترتبط معها الوحدات الإدارية المبينة في الجدول رقم (٢).

(٢) تطلق كلمة الإخوان على سكان البادية من الوهابيين الذين تركوا حياة البادية والسكن في الخيام التي تسمى عندهم بـ (الجاهلية) واستقروا في بيوت من الطين سميت بـ (هجرة) إشارة إلى ما يعتقدون بأنهم هجروا الحياة المكروهة إلى حياة أخرى محبوبة تُشبه الإسلام في أيامه الأولى. والإخوان لا تعرف قلوبهم الرحمة ولا يفلت من يقع تحت أيديهم من أسير أو مستجير، فهم وسائل الموت والخراب أينما حلوا. وقد تشرب هؤلاء بالكثير من المبادئ والتعاليم المناقضة للإسلام، حتى اعتقدوا أنهم هم أهل الدين، وما سواهم في ظلاله، فهم يعتقدون أن أهل الحضرة ضالون، وغزوا المجاور واجب، وهم ينكرون تطويل الثياب والشارب ولبس العقال، ثم أصبحوا يحرمون كل مالا يتفق وأهواهم. حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط ٥، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧)، ص ص ٢٨٩-٢٩١.

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧-١٩٢٤

محافظة كربلاء وجعله مركزاً لمحافظة جديدة باسم محافظة النجف الأشرف، ترتبط وحدات الإدارية المبينة في الجدول رقم (٢) وما تزال محافظة النجف الأشرف مسد تشكيل بنفسه والوحدات الإدارية التابعة لها نفسها حتى اليوم.

الجدول رقم (٢)

الوحدات الإدارية لمحافظة النجف الأشرف بعد ٢٩ شباط ١٩٧٦

المحافظة	القضاء	الوحدات التي تتبعه	المساحة كم ^٢
النجف الأشرف	قضاء النجف الأشرف	مركز قضاء النجف الأشرف	١١٦٣
		ناحية الحيدرية	١٢٦٢
		ناحية الشبكة	٢٤٢٧٧
	قضاء الكوفة	مركز قضاء الكوفة	١١٠
		ناحية العباسية	٢٣٥
		ناحية الحرية	٩٢
	قضاء المناذرة	مركز قضاء المناذرة	٣٩٧
		ناحية المشخاب	١٢٧
		ناحية القادسية	١٩٢
		مجموع مساحة المحافظة	٢٧٨٥٥



دالة واحدة منتجة للإحساس عند الملتقى ونابعة من إحساس الشاعر، فكان ماهراً في تأسيس صورة كلية على صور جزئية اشتركت الكناية في إنتاج صدق الجزء والكل معاً، ووجدنا الصورة الحسية عنده حاجة حسية أيضاً، ولعله لم يستطع بلوغ الأشياء التي صورها، في بعض صورته، فكانت تلك الصور الحسية سادة لحاجته ومعبرة عن حالات نقلت عقدة فكرية أو عاطفية في لحظة زمنية لم يستطع فعلها في الواقع، أما في بناء الصور الحسية فوجدنا خصيصة مهمة وهي أن الصورة الحسية الكلية لا تقوم عنده إلا على صور جزئية مختلفة الأداءات أحياناً، وفي أحيان كثيرة يتداخل أداءان بيانين في إنتاج الدلالة ورسم الصورة، أحدهما أداء ظاهر وهو لا يتعدى التشبيه والمجاز والاستعارة، وآخر مختلف في الشكل «المبنى» واضح في المعنى وهو الكناية. وهذه التفاتة إبداعية ذكية لعلها مبتكرة في المنجز الشعري النجفي، فالصورة الحسية المرسومة عنده سيطرت عليها بنية شعورية، استقرت هيكلتها في وجدانه وذهنه فأصبحت مهيمنة على البناء الصوري الممتد في سدى شعره بقوة.

